

المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتكنولوجيا

هل يتعرض مجتمعك للضرر بسبب نشاط تجاري ما يتعلق بالتكنولوجيا؟ هل تعرف شركة ما لا تقوم بمعالجة الأضرار التي تتسبب بها لحقوق الإنسان والبيئة والتي تكون مرتبطة بالتكنولوجيا والرقمنة؟ قد تساعدك المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مكافحة مثل هذه المشكلات.

ماذا تقول المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن التكنولوجيا والسلوك التجاري المسؤول
تقر المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن التكنولوجيا والرقمنة يمكن أن يكون لهما آثار عميقة وسلبية على القضايا التي تغطيها المبادئ التوجيهية، بما في ذلك حقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة، وعليه فإن المبادئ التوجيهية تدعو الشركات إلى معالجة الأضرار المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. يمكنك استخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمطالبة الشركات بما يلي :

- اتخاذ إجراءات العناية الواجبة بشأن الأضرار المتعلقة بالتكنولوجيا والتي تشمل تطوير التكنولوجيا وتمويلها وبيعها وترخيصها وتجارتها واستخدامها، بما في ذلك جمع البيانات واستخدامها. ينبغي من خلال تنفيذ إجراءات العناية الواجبة:
 - النظر صعودًا ونزولًا في جميع جوانب الأنشطة والعمليات التي تنفذها أي شركة (أي تطوير وبيع المنتجات والخدمات).
 - الأخذ في الاعتبار التأثيرات المتعلقة باستخدام السليم المعروف أو المتوقع بشكل معقول للمنتجات أو الخدمات، وكذلك إساءة استخدام هذه المنتجات أو الخدمات، بما في ذلك (سوء) الاستخدام من قبل المستهلكين الأفراد.
 - تقييم جميع أنواع الأضرار، بدءًا من التأثيرات على حقوق الإنسان أو البيئة، ووصولًا إلى التأثيرات على جودة الديمقراطية والتماسك الاجتماعي ومشهد الأعمال والعمل العالمي.
- تعزيز شفافية الوصول إلى البيانات والممارسات المتعلقة بمشاركتها.
- تشجيع اعتماد ممارسات إدارة بيانات مسؤولة بما في ذلك قواعد السلوك والمبادئ الأخلاقية وقواعد مكافحة التلاعب وإكراه المستهلكين وحماية الخصوصية والبيانات.
- معالجة التحديات الأخلاقية والقانونية والعمالية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بتطوير وتصميم التقنيات الجديدة.
- احترام حقوق الأطفال فيما يتعلق بالتكنولوجيا ووضع مصالحهم في الاعتبار الأول.
- محاولة تحديد المواقف التي قد تسعى فيها بعض الجهات الفاعلة (مثل الحكومات الاستبدادية) إلى الاستفادة من نقل التكنولوجيا من أجل إساءة استخدام التكنولوجيا المدنية.

تلميح

يجب على المجتمع المدني أن يفكر في تقديم شكاوى ضد الأضرار المتنوعة المرتبطة بالتكنولوجيا (من البيئة إلى حقوق العمال إلى الأضرار الاجتماعية) للمساعدة في تطوير النطاق العملي لفصل العلوم والتكنولوجيا والابتكار. ويجب على المجتمع المدني أيضًا أن يستشهد بتوجيهات رائدة أخرى بشأن التكنولوجيا المسؤولة، ويحث الشركات على تحقيق التوافق مع أفضل الممارسات، ويذكر الشركات وهيئات الشكاوى بأن هذا الفصل جاء واسعًا وشاملاً بحيث يبقى ساريًا على التطورات التكنولوجية المستقبلية.

ما هي المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات بشأن السلوك التجاري المسؤول (المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) هي توصيات صادرة عن الحكومات وموجهة إلى الشركات حول كيفية التصرف بمسؤولية. تحدد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معايير غير ملزمة تتعلق بالسلوك التجاري المسؤول عبر مجموعة من القضايا ذات الأهمية بالنسبة للمجتمعات، مثل حقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة، وتغطي أيضًا قضايا مثل الفساد وتحصيل الضرائب. يجب على الحكومات التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إنشاء هيئة شكاوى غير قضائية تحت اسم نقطة اتصال وطنية معنية بالسلوك التجاري المسؤول وذلك بغرض تعزيز المبادئ التوجيهية والتعامل مع الشكاوى المتعلقة بالأنشطة التجارية الضارة. تنص المبادئ التوجيهية على معايير جيدة لجميع الشركات، ولكن لا يمكن تقديم الشكاوى إلا ضد نوعين من الشركات العاملة عبر الحدود وهذان النوعان من الشركات هما: (1) الشركات متعددة الجنسيات التي يقع مقرها الرئيسي في إحدى الدول التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو (2) الشركات متعددة الجنسيات التي تنفذ عملياتها في إحدى الدول التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كيف يمكن أن تساعد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام المبادئ التوجيهية من أجل:

رفع الوعي المجتمعي حول معايير الشركات
التحدث إلى الشركات ومطالبتها بتبني سلوك أفضل
تقديم الشكاوى عندما لا تلي الشركات المعايير المطلوبة
الدعوة إلى سن قوانين وسياسات قوية بشأن مسؤولية الشركات

حول منظمة OECD Watch

منظمة OECD Watch هي شبكة عالمية تتكون من منظمات المجتمع المدني وتضم في عضويتها أكثر من 130 منظمة متواجدة في أكثر من 50 دولة حول العالم. نركز في الشبكة على تمكين المجتمعات والعمال والمنظمات غير الحكومية من استخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل ضمان احترام الشركات لحقوق الإنسان وللوكب وكذلك محاسبة الشركات عن الأضرار التي تتسبب بها في جميع أنحاء العالم. تساعد منظمة OECD Watch المجتمعات والمنظمات غير الحكومية على تقديم الشكاوى والمشاركة في حملات المناصرة للضغط على الحكومات والشركات، كما نقوم أيضًا بإجراء أبحاث وحملات مناصرة للسياسات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول الفردية لتشجيع التنفيذ الأكثر فعالية للمبادئ التوجيهية وتحقيق المواءمة الوثيق بين المبادئ التوجيهية والقوانين المتعلقة بمسؤولية الشركات. هل تحتاج إلى المساعدة؟ تواصل معنا!